مستقبل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية في ظل تنامي الإرهاب

أ.م.د. تلا عاصم فائق م.م. فاطمة محمد رضا

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

The Future of the Political process and the Iraqi Identity under the Growing Terrorism

Asst.Prof. Tela Assim Fai'q Asst.Lect. Fatima Muhamad Ridah

College of Management and Economy/ University of Baghdad

tala_faiq@yahoo.com

Abstract

After the fall of the prior Iraqi political system in 2003 which leads to the lack of stability, some armed groups which find the United States of America an enemy have get in the country and they fight the American troops because they are considered as an occupation army, and they fight the Iraqi army because it is considered to be in an alliance with the American troops in addition to the explosions that kill the civilians.

الملخص

بعد الانهيار السريع لنظام الحكم في العراق عام 2003 ودخول القوات الامريكية بإعداد كبيرة، والذي أدى الى انعدام الاستقرار العام في البلاد دخلت جماعات مسلحة كانت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية عدواً لها، وبدأت تستهدف افراد الجيش الأمريكي بحجة أنه احتلال والجيش العراقي بحجة أنه متحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على التفجيرات التي تطال الابرياء، من هذه الجماعات تنظيم القاعدة، التي جعلت العراق ساحة للإرهاب، تغير أسم هذا التنظيم الإرهابي في نهاية عام 2006الى (الدولة الإسلامية)، والذي بدوره تغير في نيسان /2013 ليصبح (الدولة الإسلامية في العراق والشام) "داعش"، لإقامة دولة إسلامية في سوريا والعراق، وفي عام 2014 احتل (تنظيم داعش) محافظة الموصل والمحافظات المحاذية لها، والذي أثر على مستقبل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية.

المقدمة

مرت اثنا عشر عام لاحتلال العراق لم تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية النظام الاستبدادي فحسب، بل حلت المؤسسة العسكرية والأمنية بعد تدمير البنى التحتية والمرافق الحيوية والمنشآت الاقتصادية، وامتد التخريب الى سرقة المتاحف والمكتبات والجامعات ودور العلم وغيرها.

حيث أن قرار حل الجيش العراقي الذي أصدره "بول بريمر" الحاكم المدني الأمريكي في العراق، مع قرار اجتثاث البعث خلق ردود فعل سلبية، إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، والذي أدى بالنتيجة الى العنف والإرهاب الطائفي والمذهبي وانتشار ظاهرة القتل على الهوية، فضلاً على تسلل الإرهابيين من الدول المجاورة والتي تركت اثار سلبية على مجمل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية.

أهمية الدراسة

يعد العراق من الدول المهمة في المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي المهم، حيث أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، في تدهور الوضع الأمني في العراق، لاسيما بعد دعم القوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية لأدوار القوى الإقليمية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في العراق خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، واحد السبل التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية هو توظيف الارهاب، للتدخل في الدول بحجة مكافحة الإرهاب، حيث شكل الأخير مانع اساس لأي تطور سياسي واقتصادي في العراق والتي أثرت سلبا على طبيعة استقرار العملية السياسية وضمان الوحدة الوطنية.

الإشكالية

تكمن الإشكالية في تفشي ظاهرة الإرهاب بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 و تسلل الإرهابيين من الدول المجاورة، فضلاً على احتلال هذه التنظيمات الإرهابية لمحافظة الموصل والمحافظات المحاذية والذي بات يهدد العملية السياسية في العراق والهوية الوطنية.

الفرضية

إثبات فرضية مفادها أن تنامي الإرهاب في العراق له تأثير في مجريات العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية.

منهجية الدراسة

استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوقوف على مرتكزات التحولات في العملية السياسية والهوية الوطنية في ظل تنامي الإرهاب.

هيكلية الدراسة

المحور الأول: تأثير الإرهاب على العملية السياسية.

المحور الثاني: تنظيم داعش الإرهابي وحرب الأفكار.

المحورالثالث: إشكالية الأمن القومي والهوية الوطنية العراقية

المحور الرابع: مستقبل العملية السياسية.

المحور الأول: تأثير الإرهاب على العملية السياسية.

أن الصراع السياسي في العراق ليس فقط مع الإرهابيين الحقيقين بل مع إسلاميين متطرفين في الفكر يرون حربهم صراع ما بين المؤمنين والكافرين واستغلاله في تحقيق التغيير السياسي.[1]

اذاً ما هو الإرهاب، وما هو التطرف ؟

يرى الدكتور بروس هوفمان، أستاذ بكلية إدموند أس. وولش، جامعة جورج واشنطن ومركز مكافحة الإرهاب في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت، أن الإرهاب ما هو إلا شكل من أشكال الحرب النفسية "Psychological Warfare" من خلال الخلق المتعمد للخوف واستغلاله في تحقيق التغيير السياسي، ومع أن الناس كثيراً ما يتعرضون للقتل والإصابات المأساوية في هجمات الإرهابيين، إلا أن الإرهاب بطبيعته يرمي إلى إحداث آثار نفسية بعيدة المدى بشكل يتجاوز الضحية /الضحايا المباشرين وما أستهدفه عنفهم، وتختلف المجموعات المستهدفة وفقاً لاختلاف أهداف الإرهابيين ودوافعهم وأغراضهم فقد تشمل الحكومة القومية أو حزباً سياسياً أو مجموعة أثنية أو دينية منافسة أو دولة كاملة ومواطنيها، وقد يكون هدف الهجوم قطاعاً من جمهور معين، أو ربما يكون قد خطط بحيث يستهدف قطاعات وجماهير متعددة.[2]

إما التطرف هو يرتبط بمعتقدات غير عادية أو غير متعارف عليها قد تكون دينية أو سياسية اجتماعية أي تطرف فكري، وقد تحول استخدام العنف لمواجهة المجتمع أو التهديد بالعنف لفرص المعتقدات المتطرفة على الآخرين فأنه هنا يتحول الفكر المتطرف إلى إرهاب طالما صاحب الفكر المتطرف اعتداء على الحريات والممتلكات أو الأرواح[3].

1 _ نقلاً عن فرانسيس فوكوياما، التاريخ و 11 سبتمبر، من كتاب عوالم متصادمة ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحق، مركز الامارات للدراسات والبحو ث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص 45.

2 _ *بروس هوفمان*، شِكل من أشكال الحرب النفسية، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، على الرابط
http//.www.iipdigital.usembassy.gov/st/Arabic/texettrans/2008/06/20080617175019ssissirdileo

3 _ علي محمد اليوسف، العولمة بضد نهاية التاريخ وبروز ظاهرة الارهاب، الموصل، 2006، ص 52.

بعد دخول القوات الأمريكية الى العراق للإطاحة بنظام البعث تحول العراق الى مسرح للعمليات الإرهابية التي أخفت كل معالم الاستقرار بسبب الفراغ السياسي والأمني فضلا عن ترك الحدود العراقية مفتوحة لكافة الجماعات والمنظمات الإرهابية ومن مختلف الجنسيات التي وجدت فرصتها لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولعبت دول المنطقة دوراً كبيراً في انتشار الإرهاب في العراق من خلال تسهيل دخولهم الى العراق عبر اراضيها وتبرير اعمالهٌ الإجرامية على أنها اعمال بطولية تستهدف المحتل، أضف الى ذلك تشجيع القتل الطائفي الذي شق وحدة الصف العراقي[1].

حيث تصاعدت العمليات الإرهابية في عامي (2006–2007) بعد تفجير مرقدي الأماميين العسكريين(ع) في سامراء، حيث أولدت شرارة القتل على الهوية، خاصة وأن الفهم الخاطئ للدين خلق صورة من الجهل المركب، بما جعل الفرد العراقي عرضة للانحراف الفكري والتطرف في السلوك، في ضوء وجود بيئة اجتماعية تميزت بسيادة الولاءات الطائفية والعرقية الضيقة في العراق، مما وفر البيئة الملائمة لبث السموم الفكرية التي أثرت على العملية السياسية في العراق.[2]

المحور الثاني/ تنظيم داعش الإرهابي وحرب الافكار.

تنظيم (داعش الإرهابي) يسعى لإقامة دولة وخلافة إسلامية إرهابية تقمع وتقتل كل من يقف بطريقها، الدولة الإسلامية في العراق والشام هذا هو الأسم الكامل الذي تم اختصاره بجمع الأحرف الأولى من الكلمات تصبح (داعش) هو تنظيم مسلح إرهابي يتبنى الفكر السلفي الجهادي (التكفيري) على الرغم من أن هذا التنظيم ظهر حديثاً على الساحة السورية إلا أنه الأقدم بين كل التنظيمات المسلحة البارزة في سوريا خاصة وإقليمياً عموماً تعود أصول هذا التنظيم الى عام2004 م حين شكل أبو "مصعب الزرقاوي" تنظيم أسماه "التوحيد والجهاد" واعلن مبايعته لتنظيم القاعدة الإرهابي بقيادة "أسامة بن لادن" في حينها، [3]ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين من بين أقوى الجماعات المسلحة داخل العراق، وبدأ يبسط نفوذه في العراق وكفر كافة شرائح المجتمع وقدم جهاد "العدو الأقرب" على "العدو البعيد" اخذ يركز اعماله على الجيش والشرطة والتجمعات السكنية وخصوصاً في الاسواق والمناطق الشعبية.

وبعد أن غير تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين اسمه ليصبح (تنظيم الشورى المجاهدين) في مطلع 2006بايعت جماعة جيش اهل السنة والجماعة هذا التنظيم وانضمت اليه، وأنضم حينها أبو بكر البغدادي ضمن الهيكلية الجديدة، وبعد فترة وجيزة اعلن التنظيم الجديد قتل أبو "مصعب الزرقاوي"، فتم تغيير أسم التنظيم في اواخر عام 2006 ليصبح أسمه (الدولة الإسلامية في العراق) وبعد قتل زعيمها أبو "عمر البغدادي" في نيسان 2010، خلفه ابو "بكر البغدادي" استفاد البغدادي من الظروف المصاحبة لزعامته (الارهاب في العراق) فأعاد التنظيم ظهوره من جديد[4].

والذي بدوره تغير في نيسان2013 ليصبح (الدولة الإسلامية في العراق والشام) "داعش" ودخولها رسمياً في الساحة السورية اصداء كبيرة مرة اخرى في العراق، بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي على محافظة الموصل والمحافظات المحاذية له، بما في ذلك ارتفاع عدد القتلى جراء اعمال العنف المتواصلة، [5]واثارهٌ السلبية على العملية السياسية في العراق والهوية الوطنية العراقية.

---

1 _نقلاً عن علي جاسم، اسباب نشأة الإرهاب، مجلة سطور الالكترونية، على الرابط
.http//www.sutuur.com.humanrights/9233_news html

2 _نقلاً عن دينا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الاسباب الحقيقية دراسة تحليلية لاسباب الارهاب في العراق..ومتغيراته الإجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011، ص ص 132_133

3 _للمزيد حول تنظيم داعش الإرهابي أنظر من هي داعش وماهي اهدافها، على الرابط
http//www.alalam.ir.

4 _ قاسم كاظم البيضاني، الإرهاب داعش أنموذجاً، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، العدد2، 2015، ص ص 19_20.

5 _ هارون زيلين، عودة المقاتليين السنة الاجانب، ترجمة حسين باسم، مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة كربلاء، العدد 84، 2014، على الرابط.
http/www.Kerbalacss.voker.edu.iq

المحور الثالث: إشكالية الأمن القومي والهوية الوطنية العراقية

اولاً/ الأمن القومي العراقي

أن البحث في إمكانية فهم وإدراك واعتماد وتطوير إستراتيجية الأمن القومي في العراق من الناحية الفكرية والسلوكية من قبل افراد ومؤسسات المجتمع لم يعد مجرد اجراء روتيني أو ترف فكري لتوقع البيئة المقابلة أو حساب مجرد لمنظومة الإمكانيات أو القدرات فحسب، بل يعد بمثابة مشروع بناء مجتمعي الغرض منه إدراك لحقيقة المصالح التي يتضمنها ذلك المشروع، وينتهي بتعيينها وتحديدها بعدها نماذج موضحة لمجموعة من القيم والحاجات، والموارد والأهداف التي يتطلب حمايتها، ومتابعة تطويرها، وديمومة بقائها من قبل الحكومة القائمة من ناحية كونها الجهة المسئولة دستورياً عن هذا الجانب، ومن الشعب افراداً وجماعات من ناحية اخرى كونه المستفيد والمسئول عن انتاج نوع وشكل الحكومة والنظام وكونه يتحمل مسئولية متابعة وتغيير المسارات الاداء والتطبيق، وذلك مع اصرار الشعب في المحافظة عليها، واستعداده للتضحية اذا لزم الأمر في سبيلها، والعراق لحد الآن لم يملك آي إستراتيجية واضحة المعالم يقوم بوضعها مختصون في مختلف مجالات الحياة لتحديد المصالح والتهديدات الإستراتيجية على وفق دراسة موضوعية وعلمية للبيئة الإستراتيجية، لتلك العمليات والسياسات.[1]

1- التهديدات الداخلية

ولا يخرج الأمن القومي العراقي في وصفه وتحليله عما تقدم، كونه يمثل أمن دولة العراق الداخلي والخارجي، وهو معطى يتطلب توفر مبدأين اساسين هما:

_مبدأ ثابت تفرضه الأوضاع الجيوبوليتكية للعراق، وترتبط بسلامة اراضيه بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم فيه.

_مبدأ متغير أو متحرك، ويرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي العراقي، ونوعية القيادة فيه، وما تصنعه تلك القيادة من أهداف ومبادئ ووسائل لتحقيقها ونجاح الأمن القومي العراقي يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الأساسية في مختلف المجالات لتصنيف المصالح الوطنية اولاً، ولتحديد متطلبات إدراك توظيف وحماية كل منها ثانياً، فإذا كان الأمن الخارجي للعراق يشمل اقامة منظومة عسكرية متكاملة للدفاع عنه، فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل لحماية حقه داخل الجماعة، وهكذا يبدو الأمن القومي، وكأنه ظاهرة قانونية وسياسية يتوفر فيها عنصر التنظيم القانوني ومن ثم يتحقق الربط بين الأمن القومي وكيان الدولة على أساس أن الأمن القومي هو حق الدولة في البقاء.[2]

ضعف اداء الحكومة العراقية وخصوصاً الأجهزة الأمنية في مكافحة الارهاب، فضلاً عن الجماعات المسلحة التي أعطت لنفسها الحق باستخدام السلاح لحماية حقوقها وكانت من الاسباب الرئيسية في تردي الأمن.

أضف الى ذلك عدم وجود مؤسسة عسكرية كفؤة، والاختيار الخاطئ للقائمين بالمهمة الأمنية حيث تم اختيارهم على وفق أسس علمية غير متينة وهذا أثر بشكل كبير على كيفية مواجهة العمليات الارهابية لعدم امتلاكهم الخبرات الأمنية.

حيث أن حجم القوات المسلحة وصل الى عدد جيد يتناسب مع عدد سكان العراق ومساحته، الا أن النقص يبدو واضحاً، في تجهيز هذا العدد بالمعدات والأسلحة ومن المعروف أن العراق لا يمتلك الان أي صناعة عسكرية يستطيع عن طريقها سد هذا النقص، ولذلك هو سيعتمد على التجهيز العسكري الخارجي، ولهذا الاعتماد سلبياته من حيث تأثير الدول المجهزة للسلاح على القرار السياسي الخارجي واذا زدنا العامل الإقليمي الى هذه السلبية والمتمثلة التدخلات السلبية في الملف

1 _ نقلاً عن علي عبد العزيز الياسري، عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي العراقي، بغداد، 2010، ص 241.

2 _ المصدر نفسه، ص ص 183_184.

الأمن القومي العراقي والعامل الدولي للعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد حولها الكثير من الجدل والتي سنتطرق اليها لاحقاً.[1]

حيث أسهم الصراع السياسي والخلافات بين الفرقاء السياسيين فضلاً على ضعف المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعمل لصالح الاحزاب السياسية المتنفذة في الدولة بسبب تعارض الإرادات واختلاف المصالح الفئوية الإنسانية، والذي خلق حرب طائفية انعكست بصورة أو بأخرى على الأمن الوطني [2].

2/ التهديدات الخارجية

أن أغلب الدول الجوار وبعض القوى الكبرى، لها مصالح حيوية في العراق وتسعى الى تحقيق مصالحها بطرق مشروعة وغير مشروعة، والذي أسهم في عدم استقرار الأمن الداخلي العراقي.

_ مع احتدام الأزمة السورية تزايد مستوى التعقيد في الأمن العراقي والناتج من زيادة تسلل الارهابين الى العراق وصولاً الى احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمحافظة الموصل والمحافظات المحاذية لها.

وتعتبر سوريا القشة التي ستقسم ظهر البعير بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، حيث أن عدم قدرة الولايات المتحدة الامريكية من تغيير النظام السوري الحاكم جعلها تنقل المعركة الى العراق والإسهام بخلخلة الوضع الأمني في الداخل العراقي من أجل الضغط على العراق بعدم الوقوف الى جانب نظام الاسد، في حين أن العراق يرى عدم الاستقرار في سوريا وتغيير النظام السوري سيسهم في عدم استقرار العراق.

فتخلخل الوضع الأمني في كردستان العراق والتصعيد من قبل قوات البيشمركة بمساندة أمريكية لمساندة حزب النصرة سمح بزيادة تسلل الارهابين من سوريا الى العراق.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الركن الأهم والأكثر مسؤولية في عرقلة الحوار بين المكونات السياسية العراقية وإثارة النزاعات الطائفية والعرقية، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة أصلاً بتحقيق أهداف مرحلية وأخرى إستراتيجية، وتلعب على وتر التنوع الموجود في المجتمع العراقي، [3] حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الوضع الراهن من جعل الحكومة العراقية أن تطلب العون منها في تحقيق الأمن في العراق بمعنى آخر عودة القوات الأمريكية الى العراق وهو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التدخل التركي:** في شؤون إقليم كردستان بذريعة محاربة المتمردين (حزب العمال الكردستاني التركي) والذي أسهم في خلخلة الوضع الأمني في كردستان، فالسياسة التركية تتعاطى مع الشأن العراقي انطلاقا من قضايا ثلاث (الكرد، وكركوك، والموصل)، لقد انحسر الاهتمام التركي بهذه القضايا الثلاث ودخلت في عمق ملفاتها، فالمؤسسة السياسية التركية التقليدية لم تحسم موقفها النهائي من هذه القضايا الثلاث فما زال نزاعها مع حزب العمال الكردستاني مفتوحاً على كافة الاحتمالات وتداخل مع ملفات إقليم كردستان العراق الذي اعتبرته تركيا تأسيسه على أنه اختراق "جيو أمني" لنظامها الأمني المتصل بوحدة البلاد، وأيضاً لم تتخل تركيا كلياً عن نيتها بضم كركوك والموصل.[4]
- **التدخل السعودي:** في العراق، منذ سقوط نظام صدام عام 2003م والعمل على افشال التجربة السياسية الجديدة "الديمقراطية" فهنالك هاجس التخوف الشديد من التجربة الديمقراطية أن تنجح في العراق وتنتقل الديمقراطية الى مملكتهم وإنهاء حكمهم القائم على الاستبداد والتسلط، فعمدت الى تمويل الارهابين بالمال والسلاح وإرسالهم الى العراق لتنفيذ

1 _عزيز جبر شيال و عمار حميد ياسين، الأوضاع الأمنية والعسكرية، التقييم الاستراتيجي، مركز حمورابي، بغداد، 2011، ص 204.
2 _ مراد أوجلك، السببان الرئيسيان لعدم استقرار الشرق الأوسط، ترجمة عباس عبد الأمير، مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة كربلاء، العدد93، 2014، ص 12.
3 - خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 188.
4 - أنظر صناع السياسية التركية، الصحيفة الإلكترونية القوة الثالثة، على الرابط .http/www.thirdpower.org

التفجيرات في الاسواق والتجمعات السكنية وقتل العراقيين، فضلاً عن علماء الوهابية الذين يرتقون المنابر للتحريض على قتل العراقيين، وهناك ايضاً العامل الاقتصادي، فالسعودية لا تريد للعراق أن يستقر خشية أن يحتل مكانها كمصدر هام للطاقة في العالم، خاصة وانه يمتلك من الاحتياطات النفطية ما يجعله الدولة الاولى في العالم.[1]

- **الوجود الايراني:** في العراق أثار تخوف الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تعزيز ايران علاقتها بالأحزاب والمكونات السياسية العراقية، فضلاً عن العلاقات التجارية، والاقتصادية الدينية، فعمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى أتباع إستراتيجية طويلة الأمد وهي (سياسية فرق تسد) من اجل حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، وعدم استقرار العراق هو ضمان لعودة القوات الأمنية للولايات المتحدة الامريكية الى العراق، تحت ذريعة تحقيق الأمن.

تتنوع السياسات المطلوبة للخروج من المأزق الأمني في العراق بين اتخاذ خطوات واقعية عاجلة الى اتخاذ اجراءات بنائية طويلة الأمد.

فالمجال الأمني والذي يتصدر للقيام بالمهام الآتية[2]:

- تطوير قوات الأمن العراقية (مهماتها وواجباتها).
- تعزيز القيادة الدستورية المدنية للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية.
- تطوير قدرات برامج مكافحة الارهاب.
- تدريب الجيش العراقي على أيدي مختصين من الروس أو ارسالهم الى روسيا أو أي دولة أخرى، لديها الاستعداد لتدريبهم.
- أنشاء مركز مختص لمكافحة الإرهاب.

أن الأمن القومي بحكم ضرورته الحيوية للدولة بكل اركانها ومقوماتها وشروطها، يتقدم على كل حاجة ومطلب وهدف آخر لها، ويهيمن بمبادئه العامة والثابت والمشتركة على عمليات رسم وتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية، ويقوم بدور المحرك والموجه الأساسي لتلك العمليات والسياسات.[3]

أن الهدف الفوري للاعبين الغربيين والإقليمين يجب أن ينصب على أعاقة قابلية الجهاديين، على الحركة وإضعاف قابلياتهم القتالية وتسهيل الجهود لكل من دولة أيران وروسيا لتطويق مخططات تنظيم (داعش الإرهابي) المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا– الوحدة الوطنية

أن التنوع القومي في العراق من العرب، والاكراد، والتركمان، والسريانية، والارمنية،، تركزت نزاعاتها على قضايا مثل توزيع السلطة وطرق الوصول اليها وتأمينها وتوزيع الموارد وتحديد الاراضي الخاصة بها وتستخدم شتى الاساليب في التصارع حول ذلك، وغيرها وليس على إعادة بناء الدولة العراقية والعمل السياسي القائم على الهوية الوطنية العراقية.

أن ما موجود من أديان مثل الدين الاسلامي والمسيحي واليزيدي والصابئة، واخرى وهذا أمر طبيعي ويمكن أن تأخذ دوراً في بناء الدولة لكن المشكلة أنها دخلت المشروع السياسي، الاحزاب السياسية لتحقيق مصالحها هي واهملت المشروع الاساسي الديمقراطي وبناء الدولة العراقية، وهذا نتيجة فقدان المواطنة، حيث يهيمن على مجتمعنا العراقي القبلية والولاء للعشيرة قرية أم مدينة دون غيرها الى درجة اعتبار الاخرين (اجانب أو اجناب)كما تطلق عليهم العشائر، ويصعب ايجاد تعريف أو

1 - محمود الهاشمي، التدخل السعودي في العراق ليس جديداً، على الربط .http/www.faceiraq.com
2 _ أنظر علي عبد العزيز الياسري، مصدر سبق ذكره، ص 241.
3 _ المصدر نفسه، ص 241.

مفهوم ثابت متفق عليه للمواطنة والانتماء الى وطن تذوب فيه تلك المفاهيم والولاءات بما يعزز انتماء موحداً لأبناء الوطن الواحد، وتلك أيضاً ترتبط بمنظومة الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية، التي كادت تدمر البلاد بدلاً من الاتفاق أو التوافق على صيغة تجتمع عندها كل المكونات، لإيجاد تعريف للوطن الذي يضمها جميعاً والدولة التي يفترض أن تتمثل فيها كل الانتماءات والولاءات بما يعزز قوة الدولة بضمانة المواطنة وحق الشخص في التميز الديني أو العرقي مع حرية التعبير والرأي في إطار مواطنة تجتمع عندها كل الاطراف.[1]

حيث أن الاحتلال الأمريكي للعراق فرض حالة من التنافر بين مكونات المجتمع العراقي من خلال دفع تلك المكونات لعدم تقبل الأخر على أسس المواطنة والتعايش السلمي وقبول الأخر، وحل الاختلافات بالعنف وليس بالحوار والتفاهم، وذلك بغية زعزعة السلم والأمن، والنسيج الاجتماعي العراقي، وإشاعة بيئة من العنف والصراع بين أبناء الوطن الواحد[2].

ويرى بعض الباحثين أن لحالة العراق خصوصية مرتبطة بظاهرة التنوع التي اعطته وصفاً بأنه مجتمع (تنوعي) فسيفسائي غير متجانس وهي تبدو مختلفة مما تتوسم به مجتمعات التنوع الاخرى، والتي عندما تشهد تقلبات سياسية او مراحل انتقالية، كتعبير عن حركة التطور الانساني، والتي قد تشهد وقتياً وعند الحافات الحرجة مظاهراً للاختلاف الحاد وشيئاً من الدموية، وفضلاً عن ذلك ان تاريخ العراق يوضح وجود حالة متلازمة من العنف وعدم الاستقرار السياسي ويرى البعض ان مسوغاتها تعود الى هذا التنوع الذي يتميز به المجتمع، وتعدد اصوله العرقية والدينية والمذهبية، ومن ثم تعود المرجعيات الضابطة له، واختلاف ميولها واهدافها.[3]

ومن الجدير بالذكر ان هناك اشتراطات عدة من شأنها ان تساهم في اعادة بناء الذاتية الفردية العراقية صوب ترسيخ الانتماء والمواطنة وصولاً الى بناء هوية وطنية جامعة وهي.[4]

1- الاعتراف بالتنوع لكي يكون نقطة الشروع قي دمج مكونات التنوع سلمياً.
2- احترام خصوصية الفرد بوصفه عضوا في جماعة فرعية، لها خصوصيتها في التعبير عن ثقافتها بعيداً عن الغاء ثقافة الاخر، من دون تذويب للهوية الفرعية.
3- اصلاح المركز السياسي والقانوني للفرد العراقي في جانبي الحقوق والواجبات من اجل تعميق مفهوم المواطنة، ويحول الولاء الى الوطن بعيداً عن السياسات القومية والقسرية.
4- تشريع القوانين العنصرية والطائفية في العمل السياسي في العراق.
5- اعتماد ثقافة التسامح والتعايش والاعتراف بالآخر في مناهج القيم بكل مستوياته.
6- اقرار الاحزاب السياسية لمشروع وطني في نبذ الثأرية في العمل السياسي وايقاف الصراع الدموي بين الاحزاب.
7- الركون الى الكفاءة والمهنية كأساًس لتولي المناصب في ادارة الدولة وهو ما سيحجم الارتكاز على الطائفية والعرقية في تقاسم الاحزاب والمكونات للنفوذ في مؤسسات الدولة العراقية الحديثة.

أن البعد السياسي للوحدة الوطنية يشير الى مدى تحقق أو عدم تحقق التفاعل والتلاحم أو الاندماج بين النظام السياسي وبين مجموع اعضاء الجماعة الوطنية (عموم الشعب) سواء كان هولاء الأعضاء من الأغلبية أو من الأقليات ذلك إن

1 - كفاح محمود كريم، العراق بين المواطنة والديمقراطية، http/www.news.com
2 _أنظر جاسم حمد محمد، الإرهاب والطائفية وإثرها على التعايش السلمي في العراق، على الرابط
http//www.aletejahtv.org.indexphp/permalink/50703.html
3_ عبد علي كاظم المعموري، عامر حسن فياض، داعش مشروع أمريكي صهيوني لتقسيم العراق الى دويلات تطرف وتخلف، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 10، السنة الثالثة، 2014، ص143.
4_ المصدر نفسه، ص145-146.

تحقق مثل هذا التفاعل أمر لابد منه على طريق استكمال مقومات أية وحدة وطنية ناجحة وبهذه المعاني فإن تحقق الوحدة الوطنية والاندماج يعني وجود تفاعل مستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكوم.

أن تحقيق الوحدة الوطنية يفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي وهذا من العوامل الرئيسية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة وبالتالي على دبلوماسيتها لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، وهي غير متحققة الان في العراق.

على مستوى تنظيم العلاقات الاجتماعية ونوعيتها وسبل ممارسته، ارتكزت منظومة المواطنة على قاعدة المصلحة العامة في الإطار المجتمعي، حيث بمنظومتها الجغرافية والسياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو الدولة بمؤسساتها وكل قطاعتها الملحقة، الإطار الناظم لعلاقة المواطنين فيما بينهم وتجاه المجتمع.[1]

لذا فالعراق إمام تحدي يفرض إصلاح العملية السياسية ابتداء من الأمن القومي وصولاً الى المؤسسات لكي يستطيع في ضوئها بناء الدولة القومية، وهذا لن يتم من دون تجاوز أخطاء الماضي والاتفاق حول الهوية الوطنية العراقية لكي تكون نقطة قوة في الداخل وفي السياسة الخارجية العراقية، بدلاً من إن تكون نقطة ضعف.[2]

المحور الرابع/ مستقبل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية.

تشهد العملية السياسية في العراق خلال عامي (2014–2015) سلسلة من التحديات الخطيرة والمعقدة مغايرة للأعوام التي سبقتها نتيجة لاحتلال تنظيم داعش الإرهابي لمحافظة الموصل والمحافظات المحاذية لها، والتي تسعى الى إقامة دولة إسلامية والعودة الى الخلافة.

كان حلم دولة الخلافة الإسلامية، ولايزال هدفاً رئيسياً لكافة تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، تبلور هذا الهدف بين التيارات السياسية المتطرفة في الفكر والعقيدة، حيث تبنى تنظيم (داعش الإرهابي) المشروع لإقامة دولة الخلافة من خلال جذب التيارات المناهضة للحكومة مما سهل لتنظيم داعش احتلال محافظة الموصل.

بعدما تناولنا ظاهرة الإرهاب ومديات تأثيرها على العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003 وتنامي تلك التنظيمات الإرهابية وصولاً الى احتلالها لمحافظة الموصل والمحافظات المحاذية لها، فضلاً على التهديدات الداخلية والخارجية التي عصفت بالعملية السياسية، ارتأينا مشهدين لمستقبل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية، المتأرجحة ما بين نجاح أو فشل ترميم العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية في ظل تنامي الإرهاب:

اولاً: مشهد احتمال الاستمرار

ويقصد به استمرار النهج الذي تميزت به العملية السياسية منذ عام 2003 وهو تجاذبان بين رافض للعملية السياسية كونها وليدة الاحتلال أو مؤيد لها لتخلصه من النظام السياسي المستبد، والذي خلق عدم الثقة المتبادلة بين النخب والمكونات السياسية والتي انعكست على الواقع السياسي والاجتماعي، وسبب في عدم استقرار العملية السياسية وخلق الانتماءات الطائفية والمذهبية والصراعات الطائفية ومن يحكم من، إن مشكلة اليوم العنف بمختلف أصنافه حيث أن اللغة السائدة بين الكثير من الأطراف والجماعات المتنازعة هي لغة الثأر والمصادرة لحقوق الأخرين[3]، الأمر الذي أدى في المحصلة النهائية الى سيادة الإرهاب كميزة ترسم معالم الوضع الراهن وتشكل روابطه ومقترباته.

وبسبب الظروف التي يمر بها العراق فإن هذا النهج هو السائد مع الظروف الحالية من حيث احتلال تنظيم (داعش الإرهابي) للموصل وللمناطق المحاذية لها حيث الفكر الأيديولوجي المتطرف أستطاع جذب واستمالة العديد من الشباب

1 _علي خليفة، المواطنة والدولة في الإسلام في نقد الإسلام كنظام سياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 427، 2014، ص 67.

2 _ من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة، بيت الحكمة، بغداد 2012، ص ص 28_29.

3 _ نقلاً عن عادل القاضي، روح التسامح، مركز النهرين للدراسات الأستراتيجية، ص 18.

المتطرفين في الفكر الديني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل لنشر افكاره التي تدعوا الى إقامة دولة إسلامية وفقاً لاعتقاده والتي شكلت عاملاً أساسياً في نجاحه في بداية الأمر، مما أنذر بانهيار العملية السياسية في العراق[1].

ثانياً/ مشهد احتمال التغيير

هذا المشهد يفترض التغيير في العملية السياسية في العراق وهو أن تنظيم داعش أدى الى نتائج عكسية تمثلت بوحدة الشعب العراقي، عندما بدأ الحشد الشعبي، بتحرير بعض المناطق المحتلة من قبل (تنظيم داعش)، فضلاً عن استقبال النازحين في محافظاتهم مما أدى الى تعزيز التلاحم بين إفراد الشعب العراقي للتخلص من هذا الاحتلال الإرهابي، بخاصة بعدما خرجت الحشود الشعبية في مظاهرات عارمة تطالب الحكومة بالإصلاحات السياسية، وإذا ما استجابت الحكومة لهذه المطالب وقيامها بالإصلاحات على أتم وجه، تسير العملية السياسية نحو الاستقرار النسبي.

من زاوية النظر هذه نجد هنالك تلاحم وطني وتسامح على المستوى الشعبي والرسمي، وأعلاء كلمة الحق، يقول الأمام علي(ع) في ثمرة الرفق والمسامحة (الرفق يؤدي الى السلم والله رفيق يحب الرفق).[2]

الخاتمة

نستنتج مما تقدم أن العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م قامت على الاستقطاب الفئوية هذا نتيجة لتنوع القومي فضلاً تعدد الاديان والمذاهب، وعدم وجود ثقافة سياسية عند الفرد العراقي خلق ثقافة اللا دولة وتأصيل ثقافة الفساد والتعلق بالرموز الشخصية، كل هذه العوامل وقفت حاجزاً في بناء الدولة المدنية والمحافظة على الهوية الوطنية العراقية، أضف الى ذلك احتلال تنظيم داعش الإرهابي والذي أثر بشكل كبير في استقرار الأمن الوطني، ووضع مقيدات وحدود على السياسة الداخلية والخارجية للعراق.

أن التقدم في بناء العراق يجعله يعاني من مشاكل جديدة، وليس انتفاء المشاكل حيث كانت مجموعة من المشاكل من الصف الأول دفعت بالعراق الى دوامة العنف الطائفي والعرقي سببه الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال اللعب على وتر التنوع القومي عن طريق اثارة النعرات الطائفية والعرقية بين أبناء الشعب الواحد.

وفي الوقت الحاضر يواجه العراق وضعاً خطيراً في ظل تنامي تنظيم داعش الإرهابي، أدى الى تفجر الوضع الأمني بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل عودة القوات الأمريكية لتحقيق الأمن في الداخل العراقي، حيث أدى الى احساس عام بين العراقيين بعدم الأمن على المستوى الشعبي والرسمي تجاه الارهاب وكيفية التعامل معه.

وكل ما ذكر اعلاه بحاجة الى حوار صريح وصادق بين العراقيين حول ما أذا أرادو أن يكون العراق أمناً وموحداً، وأن يكون له دوراً استراتيجي في المستقبل.

التوصيات

تنتظر من رئيس الوزراء (حيدر العبادي) سلسلة من التحديات الخطيرة، والمعقدة والمتشابكة في العراق التي تتطلب اهتماماً فورياً منه على رئيس الوزراء:

1_ أن يهتم بالأجهزة الأمنية (المؤسسة العسكرية)واختيار عناصرها على وفق آسس من يكونون أهل لهذه المسؤولية فضلاً عن الاهتمام بتسليح الجيش بأحدث الاسلحة وتدريب مكثف للقوات المسلحة العراقية، من أجل تحقيق الأمن في العراق، وعدم اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن في العراق.

1 _نقلاً عن ماثيو ليفيت، ريان يوكيليس، النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن (الإرهاب)الجزء الثاني من تنظيم الدولة الإسلامية، تحليل ميثاق مناحي العيساوي، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، على الربط http/www. Kerbalacss.voker.edu.iq.

2 _المصدر نفسه، ص 18.

2- الحقائق على الارض الواقع تستدعي أيضاً مقاربة جديدة تماماً لتشجيع الاستثمارات من خلال جذب المستثمرين الاجانب وتوفير الأمان والحصانة الكاملة لهم.

3- تقوية المؤسسات (السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وتعين على الرئيس مكافحة الفساد الاداري والمالي من خلال الرقابة المستمرة، من المؤكد أن السياسة الجديدة تصطدم بعوائق خطيرة، حيث بقي العراق يعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية اعتماد كبيراً، كما أن التعويل على الولايات المتحدة الأمريكية، يجعلها كذلك عرضة سهلة الى تطورات معاكسة قد تحصل فيها، طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحكمت بصناعة القرار السياسي العراقي.

وثمة أمر جوهري يكتنفه الشك سيواجه الحكومة، ما اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر بدعم الارهابين(تنظيم داعش) في العراق حتى وأن رجعت قواتها لحفظ الأمن من اجل ضمان بقائها في العراق.

على رئيس الوزراء حيدر العبادي، أن يبذل جهوداً جادة الإفادة من الدول الكبرى التي لها تأثير على الساحة الدولية، وتشكيل تحالف استراتيجي مع كل من (الصين، وروسيا، وايران) لمواجهة التحديات التي تعصف بمنطقة الشرق الاوسط وذات التأثير على زعزعة الأمن العراقي، فضلا من الافادة من خبرات تلك الدول في الجانب العسكري والاقتصادي ومن أجل استكمال البنى التحتية للعراق، ينبغي لرئيس الوزراء أن يبقى واعياً بالطبيعة المتداخلة للقوى المحركة في منطقة الشرق الأوسط، وأن يحاول دفع استراتيجيته، تاركاً الوقت يأخذ مداه حين يكون هناك من بديل اخر، مستغلاً وبسرعة الفرص السانحة ومتصدياً للضرورات حينما تنشأ، من أجل أن يكون للعراق دوراً إقليميا فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط.